

واقع التدقيق الشرعي في مصرف السلام الجزائري - صيغة الاستصناع نموذجاً -

## The reality of shari'ah audit in Al Salam bank Algeria –Istisna'a formula as a model-

خليفة إحسان<sup>1</sup>، بوقصة سليمة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> طالبة دكتوراه، مخبر الدراسات المالية الإسلامية و التنمية المستدامة ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة،

khellif.ihcene@cu-tipaza.dz

<sup>2</sup> أستاذ محاضر أ، مخبر الدراسات المالية الإسلامية و التنمية المستدامة، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة

bouguessa.salima@cu-tipaza.dz

الاستلام: 03-07-2023      القبول: 01-10-2023

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية و مدى أهميته، حيث قمنا بتسليط الضوء على طريقة التدقيق الشرعي في مصرف السلام الجزائري بعرض صيغة الاستصناع كنموذج، و لمعرفة كيف تتم هذه العملية في مصرف السلام الجزائري على العقود التمويلية بصيغة الاستصناع و للإلمام بموضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي من خلاله شملنا جميع المفاهيم المتعلقة بالموضوع و تم عرض و تحليل مراحل التدقيق الشرعي من ميدان مصرف السلام الجزائري.

و خلصت الدراسة بنتيجة مفادها أن التدقيق الشرعي يلعب دوراً مهماً في تطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر والرفع من كفاءتها والزيادة من جودتها و تنظيم أنشطتها و ضمان مصداقيتها.

**كلمات مفتاحية:** صيغة الاستصناع، التدقيق الشرعي، المراجعة الشرعية.

تصنيفات JEL: M42,F39

**Abstract:** This study aims to highlight the reality of Sharia auditing in Islamic banks and its importance, as we shed light on the method of Sharia auditing in the Algerian Salam Bank by presenting the Istisna'a formula as a model, and to find out how this process takes place in the Algerian Salam Bank on financing contracts in the Istisna'a formula and to gain knowledge of the subject The study relied on the descriptive approach through which we included all concepts related to the

subject, and the stages of forensic auditing from the field of the Algerian Salam Bank were presented and analyzed.

The study concluded with the conclusion that Sharia auditing plays an important role in developing the Islamic financial industry in Algeria, raising its efficiency, increasing its quality, organizing its activities, and ensuring its credibility.

**Keywords:** Istisna'a formula ; Shari'ah audit, Shari'ah review.

**JEL Classification Codes:** M42,F39

المؤلف المراسل: خليفة إحسان الإيميل: [khellif.ihcene@cu-tipaza.dz](mailto:khellif.ihcene@cu-tipaza.dz)

## 1. مقدمة

كون أن المصارف الإسلامية تتقيد بأحكام الشرعية الإسلامية و مبادئها، لا بد لها من الامتثال في هذا المجال، يكون ذلك بتجنب الوقوع في المخالفات و المخاطر الشرعية ، و لذلك تعتمد المصارف الإسلامية على هيئة الرقابة الشرعية التي تضبط عملها بالضوابط و الأحكام و الفتاوى التي تصدرها و تُدعم عملها بمراجعة المعاملات و المنتجات و البيانات المالية بشكل منتظم اذ كانت تتوافق مع الفتاوى و الأحكام التي تصدرها باستخدام ما يسمى التدقيق الشرعي.

تعد عملية التدقيق الشرعي عملية تكميلية لمهام الرقابة الشرعية و دعامة محصنة لمبدأ المصارف الإسلامية. حيث يقوم بها شخص مهني مستقل، يتحقق من التزام المصرف الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها و أنشطتها باستخدام مجموعة من الوسائل للحصول على معلومات صادقة و أكيدة، و انطلاقاً مما ذكر أعلاه نطرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة: كيف تتم عملية التدقيق

### الشرعي على العقود التمويلية لصيغة الاستصناع في مصرف السلام الجزائري ؟

و يتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالتدقيق الشرعي ؟ و فيما تتمثل أهميته؟ ؛
  - هل مصرف السلام الجزائري يعتمد على التدقيق الشرعي؟
  - ماهي مراحل التدقيق الشرعي على عملية التمويل بصيغة الاستصناع ؟
- من خلال الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- التدقيق الشرعي هو نظام يعمل على تعزيز العمل المصرفي الإسلامي؛

- يعتمد مصرف السلام الجزائري على التدقيق الشرعي الداخلي و الخارجي؛
- لعملية التدقيق الشرعي مرحلة فحص شروط العقد التمويلي اذ كانت تتوافق مع قرارات و فتاوى هيئة الرقابة الشرعية.

### أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي :

- التعريف بالتدقيق الشرعي و توضيح أهميته ؛
- توضيح علاقة التدقيق الشرعي بنظام الحوكمة ؛
- معرفة طريقة و مراحل التدقيق الشرعي على عقود التمويل بصيغة الاستصناع في مصرف السلام الجزائري؛
- تقديم التوصيات و النصائح لتفعيل و تطوير عمل التدقيق الشرعي بأنواعه في المصارف الإسلامية الجزائرية؛

### المنهج المتبع :

للإجابة على الإشكالات المطروحة اتبعنا المنهج الوصفي بقصد الإلمام بمختلف المفاهيم و التعاريف المقدمة في الدراسة و الجوانب التطبيقية، و للإفادة أكثر تطرقنا إلى المحاور التالية:

المحور الأول : صيغة الاستصناع ؛

المحور الثاني: ماهية التدقيق الشرعي ؛

المحور الثالث : مراحل التدقيق الشرعي في مصرف السلام الجزائري- صيغة الاستصناع نموذجاً-

## 2. صيغة الاستصناع

صيغة الاستصناع هي نوع من أنواع الصيغ و العمليات التمويلية التي تتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية و تهدف لتحقيق مصالح الأفراد و تلبية رغباتهم.

### 1.2 مفهوم صيغة الاستصناع

أ. تعريف صيغة الاستصناع: هي " قال ابن عابدين في رد المحتار: هو أن يطلب أحد من آخر العمل في شيء خاص على وجه مخصوص " (الزرقا، 2000، صفحة 19)، و هي "اتفاق على صناعة شيء في الذمة يشترط فيه العمل والمادة المصنعة من الصانع، على صفة معينة تنفي الغرر و الجهالة و النزاع عند التسليم، مع تحديد أجل تسليم العمل والثمن مسبقا" (اسطنبولي، 2016، صفحة 26).

و نعرف صيغة الاستصناع على أنها صيغة تمويلية تتم بعقد بين طرفين ، حيث يقوم الطرف الأول (المستصنع) بطلب الصنعة من الطرف الثاني (الصانع) وفق مواصفات معينة للمستصنع و ثمن متفق عليه و في آجال محددة.

### ب. شروط صيغة الاستصناع

لصيغة الاستصناع مجموعة من الشروط و هي: (الوشيل، بدون سنة، صفحة 331)

- يشترط أن يكون العمل و العين في الاستصناع من الصانع ؛
- يلزم أن يكون الاستصناع في الأشياء المتعامل فيها أي المشروعة و الحلال و لا يدخله شيء من الحرام؛
- يلزم تعريف المصنوع أي وصفه وصفا دقيقا و يكون معلوما من الجنس و النوع ؛
- يشترط تحديد الأجل، أي المدة التي يتم فيها التصنيع؛
- يطل الاستصناع بوفاة الصانع أو المستصنع؛

### 2.2 أهمية صيغة الاستصناع

- لصيغة الاستصناع أهمية اقتصادية و اجتماعية نحددها كالاتي: (حدو، 2019، صفحة 415)
- يمكن استخدام هذه الصيغة في تمويل المشروعات الضخمة و الباهظة التي لا تستطيع الصيغ الأخرى تمويلها كالمرابحة، و مثل هذه التمويلات نجد تمويل شراء السفن و الطائرات... الخ؛
  - تساهم في الاستغلال الأمثل للمهارات و توليد الدخول، و تخفيض معدلات البطالة من خلال توفير مناصب شغل، باعتبار أن الاستصناع يتطلب الحرفيين؛
  - توفير و تلبية رغبات المستصنع الذي غالبا ما يكون فاقدا للخبرة و الوقت؛

- عمليات الاستصناع تحرك عجلة الاقتصاد لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية تولد الدخول و تزيد من الطلب؛

و نضيف أن أهمية صيغة الاستصناع تكمن كذلك في تحقيق رضا الله بالتمسك بأحكامه في تجنب الربا و الشبهات و بالتالي تحقيق الخير و البركة من جهة و من جهة آخر تلبية رغبات المستصنع العاجز عن الحصول على حاجته و تسيير أموره العالقة.

### 3. ماهية التدقيق الشرعي

التدقيق الشرعي هو مهنة تتبع منهجية خاصة لرصد الأخطاء و المخالفات الشرعية التي يمكن أن تقع فيها مؤسسة مالية إسلامية، من خلال هذا العنوان سنتعرف أكثر على التدقيق الشرعي.

#### 1.3 مفهوم التدقيق الشرعي

أ. **تعريف التدقيق الشرعي**: هو مهنة يقوم بها شخص مهني مستقل، يتحقق من التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها وأنشطتها، باستخدام مجموعة من الوسائل للحصول على معلومات صادقة وأكيدة، تولد لديه فناعة شخصية ورأي واضح حول التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية". (عيسى، 202، صفحة 20)

يمكن تعريف التدقيق الشرعي أنه عملية التحقق من مدى تطابق العمليات التمويلية والحسابات المالية في المصارف الإسلامية للمبادئ و أحكام الشرعية الإسلامية و إعطاء الرأي من قبل المدقق الشرعي بشكل خاص ومحاييد و استقلالي في تقريره النهائي مع متابعة الالتزام بما جاء فيه.

#### ب. أهمية التدقيق الشرعي

من خلال التعاريف و مكتسباتنا القبلية نرى أن أهمية التدقيق الشرعي تكمن في تعزيز الصبغة الشرعية للمصارف الإسلامية، و هذا ما يزيد من مصداقيتها، و كذلك بتفعيل نظام الحوكمة بترسيخ مبادئها حيث تتوفر شفافية أكثر و مصداقية أكبر و شورى و مساءلة بين أعضاء المصرف الاسلامي، مجلس الإدارة، أعضاء هيئة الرقابة الشرعية و بين أعضاء هيئة الفتوى. كل هذا يؤدي إلى الزيادة من

فعالية المصارف الإسلامية و هو مطلوب و واجب ان يكون في الجزائر، و يقوم التدقيق الشرعي أيضا  
ب:

- تقليل الوقوع في المخاطر الشرعية و تفادي الشبهات للصبغ التمويلية ؛
- فحص التقارير المالية بمصادقية و شفافية و دون حيازيه؛
- جذب المزيد من المتعاملين و المستثمرين لشفافية و مصادقية المعاملات و بالتالي زيادة حجم التمويلات وتنوعها؛
- يساهم في دعم الصناعة المالية الإسلامية و زيادة الوتيرة التنافسية.

### 2.3 أنواع التدقيق الشرعي

يتنوع التدقيق الشرعي الداخلي إلى:

أ. **التدقيق الشرعي الداخلي**: هو قيام جهة داخلية تابعة للمصرف الإسلامي بـ « نشاط مستقل موضوعي يقدم لتأكيدات و خدمات استشارية شرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية و يساعدها هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة المالية الإسلامية من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم منضبط لتقييم و تحسين فعالية عملية إدارة المخاطر الشرعية و نظام الرقابة الشرعية و حوكمة هيكل النشاطات الشرعية". (عمر، 2018)

ب. **التدقيق الشرعي الخارجي**: هو قيام جهة خارجية بفحص و تقييم مدى التزام المؤسسة الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية و مدى كفاءة و فعالية نظم الحوكمة الشرعية بشكل سنوي. و هو شبيه بمحافظ الحسابات في المصارف التقليدية فقط يكون ملم بالجوانب الشرعية المصرفية. (يعيد، 2020، صفحة 06)

ج. **التدقيق الشرعي المركزي**: يقوم المصرف المركزي بالتدقيق الفني و المالي على المصارف، و إنه كذلك يمكنه أن يخصص جهازا للتدقيق الشرعي على المصارف الإسلامية، يتحقق هذا النوع من التدقيق في المصارف المركزية التي تحتضن هيئات شرعية مركزية، و هو تدقيق كالتدقيق الشرعي الداخلي يستهدف عينات عشوائية منظمة من الأعمال ليتأكد من مطابقتها للشريعة الإسلامية، و يراجع منظومة

الرقابة الشرعية و مدى التزامها بالقوانين و التعليمات المنظمة، و يستهدف الاطمئنان على صحة التقارير المرفوعة من المصارف بخصوص التزامها بالشرعية الإسلامية. (أحمين، 2012، صفحة 385)

بالنسبة للجزائر فمؤسساتها المالية الإسلامية تعتمد على التدقيق الشرعي الداخلي فقط، و لم تصل لمرحلة الاعتماد على التدقيق الشرعي الخارجي أو التدقيق الشرعي المركزي بسبب مجموعة من العراقيل، و هناك أيادٍ خفية تتمثل في مجموعة من الخبراء و المختصين يسعون جاهدين لتفعيل هذان النوعين من التدقيق في الجزائر من خلال وضع مقترحات تساعد في سن تنظيمات او تشريعات تخص هذان النوعين.

### 3.3 الصفات الواجبة في المدقق الشرعي

للمدقق الشرعي مجموعة من الصفات و المتمثلة في: (علي، 2012، صفحة 317)

- النزاهة: تعني النزاهة التعامل العادل والصادق و الاستقامة و الأمانة في المهنة؛
- الموضوعية: و يقصد بها عدم التهاون في الحكم المهني أو التحيز بسبب تضارب المصالح أو التأثير بالآخرين؛
- الكفاءة المهنية: أي تأدية المهام بمهارة و مستوى و اجتهاد و عناية و وفقاً للمعايير المعمول بها و ممارسة الحكم الصائب في أداء خدمة التدقيق؛
- السرية: أي الامتناع عن الكشف عن المعلومات السرية خارج الشركة التي يتم الحصول عليها نتيجة العلاقات المهنية أو التجارية، و يجب على المدقق المحافظة على سرية المعلومات التي يفصح عنها صاحب العمل؛
- السلوك المهني: أي يجب على المدقق التقييد بالقوانين و الأنظمة ذات الصلة و تجنب أي عمل قد يسيء إلى سمعة المهنة؛

### 4.3 مهام المدقق الشرعي

للمدقق الشرعي مجموعة من المهام المتنوعة و المتعددة نلخصها في ما يلي: (زكرياء، 2019، صفحة 23)

- يقوم بدراسة النماذج و صيغ التمويل المراد تنفيذها في البنك لرفعها للهيئة الشرعية؛

- يتابع الفتاوى و القرارات و التوصيات الصادرة عن الهيئة الشرعية؛
- يفحص مدى التزام المصرف بفتاوى و قرارات هيئة الرقابة الشرعية؛
- إعداد استمارة فحص شرعي شامل لجميع الأنشطة التي يقوم بها المصرف طبقا لقرارات و توصيات هيئة الرقابة الشرعية؛
- يتأكد من جميع العقود و العمليات التي يقوم بها المصرف و تقييم مدى التزامها بالمبادئ الشرعية و قرارات هيئة الرقابة الشرعية؛
- إعداد تقارير دورية تتضمن نتيجة فحص العمليات و ما يجب من تصحيحات؛
- أعداد زيارات رقابية ميدانية دورية لإدارة المصرف و فروعه؛

#### 4. مراحل التدقيق الشرعي في مصرف السلام الجزائري -صيغة الاستصناع نموذجاً-

بما أن المصارف الإسلامية في الجزائر تعتمد على التدقيق الداخلي فقط، سنقوم بدراسة واقع التدقيق الشرعي الداخلي بالأخذ بمصرف السلام الجزائري كنموذج من خلال التعرف على هيئته الشرعية و كيف تتم عملية التدقيق على العمليات التمويلية بعرض عملية الاستصناع نموذجاً.

#### 1.4 التعريف بهيئة الشرعية لمصرف السلام الجزائري

##### أ. التعريف بمصرف السلام الجزائري

مصرف السلام الجزائري بنك شمولي يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، و وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. تم الإعلان عن إنشائه بتاريخ 08 جوان 2006 و هو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي برأس مال 7.2 مليار دينار جزائري، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، لبدء مزاولة نشاطه في 20 أكتوبر 2008 مستهدفاً تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد. (الجزائري، ١، 2022)

##### ب. التعريف بالهيئة الشرعية

يعتبر التدقيق الشرعي جزءاً من مكونات الهيئة الشرعية، تتشكل الهيئة الشرعية لمصرف السلام الجزائري من كبار علماء الشريعة الإسلامية و الاقتصاد ممن لهم إلمام بالعلوم الدينية، النظم الاقتصادية، القانونية، المصرفية و المعاملات الإسلامية، يتم تعيينهم باقتراح من مجلس الإدارة و بموافقة الجمعية العامة العادية للمصرف إن الهيئة الشرعية لمصرف السلام الجزائري مستقلة عن الإدارة العامة للمصرف كونها تقوم بمراقبة مدى شرعية المعاملات التي يقوم بها المصرف، و هي المسؤولة الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها من قضايا و مواضيع متعلقة بالعقود التي يبرمها المصرف مع متعامليه، و القيام بالرقابة على كافة أعمال الإدارة و الفروع للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية مع إمكانية تجنب الأرباح للمصرف يتراسها الآن فضيلة الدكتور "عز الدين بن زغبة". و يساعدها في ذلك المدقق الشرعي للمصرف السيد "محمد هشام القاسمي الحسني" الذي يقوم برفع تقارير دورية للهيئة عن نشاط المصرف. (مصرف السلام، 2022)

#### 2.4 تقرير نشاط التدقيق الشرعي في مصرف السلام الجزائري لسنة 2022

عملاً بخطة التدقيق الشرعي المعتمدة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية فقد تم فحص ومراجعة كافة الأنشطة التمويلية لجميع الفروع التجارية للوقوف على أهم النقاط وتقويمها ومرافقة الموظفين وتحسين أدائهم، وقد استعانت الخلية في ذلك بمختلف الأدوات الرقابية المتاحة لديها والتي تعمل على تطويرها ورقمتها باستمرار. كما تم التدقيق على بعض أنشطة إدارات المركزية كإدارة الخزينة لمراجعة آلية احتساب وتوزيع الأرباح على الحسابات الاستثمارية والادخارية؛ وقد قدمت بهذا الصدد توصيات ومقترحات تحسينية. كما تم مراجعة صيغ التمويل بالمضاربة بما يتماشى مع الجدوى الاقتصادية والضوابط الشرعية، وضبط آلية تصنيفاتها بشكل دقيق. كما تم التدقيق أيضاً على المنتجات التمويلية الجديدة التي أطلقها المصرف؛ كالبيع بالتقسيط الرقمي؛ للتجهيزات والأثاث المنزلي. وقد حرصت جميع إدارات المصرف على تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية، وسعت لإيجاد الحلول والبدائل الكفيلة بتحقيق الالتزام الشرعي وتقليل الأخطاء والمخالفات. (الجزائري، 2022، 1)

#### 3.4 مراحل التدقيق الشرعي في مصرف السلام الجزائري - عملية الاستصناع نموذجاً -

سنقدم في هذه الدراسة نموذج للتدقيق الشرعي لعملية تمويلية بصيغة الاستصناع بالاعتماد على دراسة ميدانية في مصرف السلام الجزائري عن طريق مقابلة أجريناها مع مدير التدقيق الشرعي لمصرف السلام الجزائري حيث منحنا بالمعلومات الكافية عن مراحل التدقيق الشرعي بمصرف السلام كالآتي:

#### أ. مرحلة الإعداد و التخطيط

تكون مرحلة الإعداد و التخطيط عن طريق إعداد برنامج التدقيق الشرعي على عملية التمويل بالاستصناع و أي عمليات أخرى و تكون فيه المعلومات التالية : فترة التدقيق، العينة و الإجراءات التي يقوم بها المدقق الشرعي ، و الجدول يوضح هذه المرحلة التي تكون في شكل استمارة و هي كالآتي:

جدول رقم 01 : استمارة برنامج التدقيق على عملية الاستصناع

المؤسسة المالية الاسلامية

الفرع / الإدارة المدقق عليها

برنامج التدقيق الشرعي على عمليات الاستصناع

الثلاثي الأول من 2022	فترة التدقيق :
50 %	حجم العينة :

#### الإجراءات

1.	تقويم نظام الرقابة الشرعية الداخلية لصيغ التمويل بالاستصناع.
1.1	تحديد المخاطر الشرعية المتعلقة بصيغ التمويل بالاستصناع
1.2	استخلاص الضوابط الشرعية من المعايير والمقررات والفتاوى ذات الصلة
1.3	مراجعة الإجراءات وخرائط سير العمليات والتسلسل وتقييم النظم المعلوماتية
2.	الفحص المستندي
2.1	التأكد من أن النماذج المستخدمة مجازة من الهيئة الشرعية..
2.2	التأكد من تسلسل تواريخ العقود البيع بعد القبض.
2.3	اختبار العينات واختبارها وملء الاستمارات وتوثيق الأدلة وتجميع النتائج
3.	ملاحظات إضافية
4.	إعداد التقرير

4.1	التقرير الأولي توجيه الملاحظات ومناقشتها
4.2	التقرير النهائي اقتراح التوصيات ثم إقرارها ومتابعة تنفيذها.
4.3	اعتماد المدقق.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على دراسة ميدانية بمصرف السلام الجزائري

الجدول يوضح الإجراءات التي يعتمد عليها المدقق الشرعي في عملية التدقيق على صيغة تمويلية معينة بالارتكاز على ضوابط و مبادئ الشريعة الإسلامية، تحديد المخاطر و المخالفات الشرعية، التأكد من الفتاوى و الاجازات الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية و غيرها من الإجراءات المذكورة لتدقيق شرعي مضمون، حيث في الأخير يبدي رأيه بشفافية و حيادية في تقريره النهائي.

#### ب. مرحلة الفحص و المراجعة:

في هذه المرحلة يقوم المدقق الشرعي بتحديد مخاطر الاستصناع و فحصها ، حيث تكون مراجعة هذه المخاطر وفق نموذج RS7 المخاطر التي على المدقق فحصها هي:

- مخاطر متأصلة : لمنتج الاستصناع يستخلصها المدقق من معايير و الضوابط الشرعية الداخلية أو معايير هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- مخاطر الرقابة : تحليل مخاطر الرقابة وفق السياسات و الإجراءات و النظم الموضوعة و يفحصها ليحاول استخلاص نقاط الضعف في العملية؛
- مخاطر عدم الاكتشاف: و هنا يكون دور المدقق الشرعي في الكشف عن المخاطر التي قد تتسرب من مخاطر الرقابة.

تضم مرحلة الفحص و المراجعة:

- فحص الدورة المستندية للعمليات : مراجعة الإجراءات و النظم و مخططات سير التنفيذ ، النماذج ، العقود ، المستندات ، التوقعات، ... الخ
- فحص و تقويم نظام الرقابة : نقاط الضعف جهاز الرقابة ، وتيرة الأداء ، مستوى التأهيل و تقسيم العمل.



نوضح أن المعلومات المذكورة في الجدول هي مخاطر التي قد يقع فيها مصرف خلال ابرام عقد استصناع و في نفس الوقت تعتبر شروط صيغة الاستصناع التي تتوافق مع مبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية، والتي يجب على موظفي المصرف معرفتها معرفة يقينه لتجنب الوقوع في الأخطاء الشرعية ، و أي خلل يجده المدقق الشرعي أثناء فحصه يعتبر مخالفة للمبادئ الشرعية .

### ج. مرحلة التقرير و المتابعة : تتضمن المراحل التالية

- التقرير الأولي : لتفريغ النتائج في تقرير أولي يعرض على مسؤول التدقيق الشرعي قبل عرضه على الهيئة الشرعية ؛
- توجيه الملاحظات إلى الجهات المعنية لتلقي ردودهم و مقترحاتهم؛
- مناقشة توصيات المتعلقة بالخلافات و الأخطاء المكتشفة.
- مناقشة التقرير مع الرئيس التنفيذي و مناقشته على النتائج النهائية و تصحيح الانحرافات؛
- التقرير النهائي : يعرض على الهيئة الشرعية للمصادقة عليه؛
- متابعة التوصيات: يتابع المدقق تنفيذ التوصيات من خلال جولاته .

### الجدول رقم 03: تقرير المدقق الشرعي الإجمالي لعمليات التمويل بالاستصناع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على دراسة ميدانية بمصرف السلام الجزائري.

نلاحظ أن المدقق الشرعي وجد 40 عملية منفذة بطريقة خاطئة حيث بلغت نسبة المخالفات 8.33% ، و تختلف الأخطاء من عملية لأخرى، فبعضها ينتج عن جهالة، و البعض تم توقيع العقد قبل تسلم المصنوع، و البعض الآخر تم التوقيع بعقد المرابحة قبل قبض المصنوع، و هذه تعتبر أخطاء شرعية لا بد من معالجتها و تصحيحها قبل انتهاء عملية التمويل، في حين يقوم المدقق الشرعي بإعطائه مجموعة من التوصيات و الملاحظات و متابعته تنفيذها في تقريره النهائي. و يكون تقرير النهائي المدقق الشرعي وفق النموذج التالي:

### الجدول رقم 04: تقرير المدقق الشرعي الإجمالي لعملية التمويل بالاستصناع

نص الملاحظة	لوحظ توقيع عقد الوكيل في بيع السلعة بتاريخ سابق (2021/01/01) لتاريخ محضر تسليم السلعة المصنوعة (2021/02/01)
رد الجهة	تم طباعة العقد و عرضه للتوقيع خطأ . و سيتم تصحيحه
تعليق مسؤول التدقيق الشرعي	قد يفضي هذا التوكيل إلى في البيع الموصوف بالذمة قبل قبضه ، و هو من قبيل بيع الدين بالدين الممنوع شرعا
تعليق الهيئة الشرعية	تنبيه الإدارة إلى خطورة هذا الخطأ و ضرورة تجنبه.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد بالاعتماد على دراسة ميدانية بمصرف السلام الجزائري.

المجال: عام	العمليات المنفذة 40	% العينة 50
الملاحظات	عدد العمليات	نسبة المخالفة في العينة
وجود أخطاء في بيانات العقود	05	12.5%
المستندات الواصفة للمصنوع لا تزال عنه الجهالة	05	12.5%
وجود ربط بين عقدي الاستصناع	03	7.5%
ابرام عقد الاستصناع الموازي مع شركة مملوكة للمتعامل	01	2.5%
توقيع عقد التوكيل بالبيع قبل تسلم المصنوع	05	12.5%
توقيع عقد المرابحة قبل قبض المصنوع	01	2.5%
	معدل المخالفات	8.33%

التقرير يوضح ما جاء به المدقق الشرعي من ملاحظات خلال التدقيق على عملية من عمليات الاستصناع بعد التطرق لجميع المراحل المذكورة أعلاه، حيث تضم الملاحظات على المخالفات الشرعية أو الأخطاء التي وقع فيها المصرف أثناء القيام بعقد استصناع، و تتمثل هذه الأخطاء في توقيع عملية بيع سلعة قبل تسليمها، و قد ردت الجهة المعنية بأن التوقيع وُقِع بالخطأ، لأن من شروط بيع

الاستصناع البيع بعد تملك العين و إلا سيكون بيع الدين بالدين و هو غير مقبول شرعاً. وهنا تكمن أهمية التدقيق الشرعي في تحصين المصرف الإسلامي من الوقوع في المخلفات الشرعية.

## 5. الخاتمة

يعتبر وجود التدقيق الشرعي في غاية الأهمية للمؤسسات المالية الإسلامية حيث يعد جهاز رصد الأخطاء و المخالفات التي يقع فيها العنصر البشري أو بسبب أخطاء تقنية، و إعطاء الرأي فيها لتصحيحها من قبل الجهات الخاصة و متابعة تنفيذها، و إلا تخالف المصارف الإسلامية المبدأ الأساسي الذي تمشي عليه و هو التقيد بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية و مخالفة الفتاوى و التوصيات التي تصدرها هيئة الرقابة الشرعية و هذا يؤدي إلى فقدان مصداقيتها.

### من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- يعتبر التدقيق الشرعي راصد للأخطاء الشرعية في المصارف الإسلامية التي قد تقع أثناء التعاقد بالصيغ التمويلية المتنوعة، و هذا له أهمية بالغة في ضمان مصداقية العمليات التمويلية ؛
- يلعب التدقيق الشرعي بأنواعه الداخلي و الخارجي و المركزي دوراً مهماً في تطوير الصناعة المالية الإسلامية و زيادة مصداقيتها و بالتالي جذب المزيد من المتعاملين؛
- تعتمد المصارف الإسلامية الجزائرية و بالأخص مصرف السلام الجزائري على التدقيق الشرعي الداخلي فقط ؛

- لا يوجد معايير و تنظيمات خاصة بالتدقيق الشرعي الخارجي و التدقيق الشرعي المركزي للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر ؛

### من هذا المنطلق نقترح التوصيات التالية:

- على الجزائر أن تصدر معايير و أنظمة خاصة بالتدقيق الشرعي لممارسة مهنة التدقيق الشرعي بأريحية و موضوعية كبقية الدول العربية التي تبني المالية الإسلامية؛

-لابد من إعداد دليل علمي و دليل عملي للتدقيق الشرعي في الجزائر يوحد العمل في المؤسسات المالية الإسلامية؛

- ضرورة تكثيف الزيارات الميدانية للمدقق الشرعي لجميع فروع التابعة لمصرف السلام الجزائري؛

- ضرورة تكثيف البرامج التدريبية للموظفين و تأطيرهم من الجانب الشرعي لتجنب الوقوع في المخالفات الناجمة عن الأخطاء البشرية؛

- يجب فتح مدارس أو معاهد خاصة لدراسة مهنة التدقيق الشرعي و تخريج محافظي حسابات شرعيين ملمين بفقهاء المعاملات الإسلامية تساعد في تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر ؛

- يمكن تكوين محافظ الحسابات في الجزائر لممارسة التدقيق الشرعي الخارجي مادام إنسانا مسلما و مؤديا لليمين؛

-البحث عن إمكانية تفعيل التدقيق الشرعي الخارجي و الدقيق الشرعي المركزي لضمان مصداقية أكثر للمصارف الإسلامية الجزائرية.

## 6. المراجع

## Bibliographie

1. أحمين, م .(2012). دور الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية Dans م. ن. العسيري , الخدمات المالية الإسلامية "المظاهر الشرعية و القانونية و الاقتصادية .(p. 385) " الرباط, جامعة محمد الخامس السويسي : مواضيع الندوة العلمية الولي لمركز الدراسات القانونية و الاجتماعية و الاقتصادية.
2. اسطنبولي, م. ا. (2016). عقد الاستصناع و أهميته في الاستثمار - دراسة مقارنة بين الشريعة و القانون. 26. -كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 1.
3. الجزائري, ا. ا. (2022, 05 27). بنك البركة الجزائري . Récupéré sur <https://www.albaraka-bank.dz/>
4. الجزائري, ا. ا. (2022). مصرف السلام . Récupéré sur [www.alsalamalgeria.com](http://www.alsalamalgeria.com)

5. الزرقا، م. أ. (2000). عقد الاستصناع و مدى أهميته في الاستثمارات المالية المعاصرة. 19. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب Récupéré sur [https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/49/492823DDDCADF1D46589B826A1F1CB5D\\_168\\_%D8%B9%D9%82%D8%AF\\_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9\\_%D9%88%D9%85%D8%AF%D9%89\\_%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87\\_%D9%81%D9%8A\\_%D8%A7%D9%84%D8%A7](https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/49/492823DDDCADF1D46589B826A1F1CB5D_168_%D8%B9%D9%82%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9_%D9%88%D9%85%D8%AF%D9%89_%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A7)
6. الوشيل، ص. ب. بدون سنة. (الاستصناع و تطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي. مجلة الجمعية الفقهية السعودية. 331،
7. حدو، ف. ب. (2019). الاقتصاد الاسلامي و ما بعد الأزمة المالية العالمية-دراسة مقارنة مع الأنظمة الوصفية -.الجزائر: الفا للوثائق.
8. حياة، ب. ز. (2021). تحديات النواف الإسلامية في الجزائر. مجلة جامعة الشاذلي بن جديد، 114, 98.
9. زكرياء، ي. م. (2019). الدليل العلمي للمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية. كاي للنشر.
10. علي، أ. ع. (2012). مدى التزام مدققي الحسابات بالميثاق الاخلاقي للمؤسسات المالية الإسلامية" دراسة ميدانية لعينة من مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن". مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية. 30, 317/318،
11. عمر، ا. (2018). اكتوبر 18/16. (واقع مستقبل التدقيق الشرعي بالمملكة الأردنية الهاشمية. مداخلة بالمؤتمر الشرعي السابع عشر. الأردن.
12. عيسى، م. ا. (202). تطوير أساليب الرقابة الشرعية الداخلية في المصارف الغسلامية. مداخلة في المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. 20،.البحرين.
13. ناصر، س. (2022). تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر دراسة تقييمية عامة. الجزائر: دار ألفا دوك للوثائق.
14. يعيد، ع. ا. (2020). افريل 21. (معايير الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية. مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي. 06، ابو ظبي.